آراء جريئة بالجلسة السادسة للندوة التي أدارها د.حسن الأنصاري

د.عبدالحميد الأنصاري: سوء فهم مبدأ الجهاد والأمر بالمعروف أدى لانتشار العنف

الدوحة. الشرق

ناقشت جلسة العمل السادسة للندوة التي ادارها الدكتور حسن الأنصاري مدير مركز الخليج للدراسات بجامعة قطر المحور السياسي للعنف من خلال تقديم مجموعة من أوراق العمل المهمة التي تطرقت للجذور الفكرية للعنف في الصراع السياسي ومحاولات إقصاء الآخر، وعدم الاعتراف به.

د.حسن الأنصاري يتوسط المتحدثين بالجلسة السادسة للندوة — تصوير: أحمد جودة

تحدث الدكتور عبدالحميد الأنصاري عميد كلية الشريعة والقانون السابق بجامعة قطر في ورشة عمل عن الأسباب والعوامل المساعدة على العنف السياسي قائلاً: للعنف أسباب وعوامل مساعدة وجذور فكرية بعيدة وغائرة في البنية المجتمعية، منها ان كثيراً من الذين يتخذون العنف سبيلاً للحل في الصراعات السياسية عاطفتهم الدينية طاغية، ولكن وعيهم محدود، وثقافتهم الدينية ضحلة، هي ثقافة قشرية مظهرية، فلا فقه صحيحاً لهم في أمور الدين، ومعظمهم لم يدرس دراسة شرعية نظامية، وزادهم الثقافي من كتيبات وأشرطة ومواقع الكترونية متشددة لا قيمة علمية له، فمشكلة هؤلاء ليست في قلة الدين ولكن في قلة الفهم.

كما ان التعصب له مظاهر وألوان عديدة فمنها التعصب الديني أو العنصري أو المذهبي أو الطائفي أو العنصري أو الوطني أو القومي أو الأيديولوجي أو الفكري، وهو يمثل نوعاً من الانتماء الزائد الى الجماعة أو الفكرة الى حد الاستبعاد التام للآخرين، أو كراهيتهم أو التعالي عليهم، والتعصب ظاهرة بشرية مستمرة وقد عانت المجتمعات من تلك الظاهرة ومازالت ولا مانع ان يتعصب الإنسان لدينه أو جنسه أو طائفته أو فكرته أو رأيه بالمعنى الايجابي المحمود ولكن الخطورة كل الخطورة كما يقول فؤاد زكريا في كتابه آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة في التعصب السلبي المدمر المتمثل في اعتقاد المرء ان الفئات الأخرى احط من تلك الفئة التي ينتمي إليها وأقل قدراً، وأن أفكار الآخرين غير جديرة بالقبول في مقابل فكره الذي يجب ان يسود ويفرض فرضاً.

وهذا ما رأيناه في تعصب الخوارج القدامى لمذهبهم وآرائهم وأفكارهم لدرجة التكفير للمخالفين لهم واستباحة دمائهم وأموالهم ثم خروجهم المسلح على المجتمع الصحابي الفاضل وقتلهم للإمام الراشد علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وهو ما نرى امتداداته في التفجيرات الإرهابية التي تعاني منها مجتمعاتنا على أيدي جماعات متعصبة لأفكار وآراء وتوجهات تريد فرضها بالقوة ولو أدى ذلك الى ضحايا أبرياء وفساد في الأرض كبير، فيتحول شباب غض الى قنابل موقوتة ضد مجتمعاتهم وبني جلدتهم ودينهم.

وهناك ايضا سبب مهم يتمثل في سوء فهم وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لاشك ان من قواعد ديننا قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا معروف أعرف من العدل ولا منكر أنكر من الظلم كما قال الإمام محمد عبده، والمسلم مطالب بان يكون ايجابياً في إصلاح مجتمعه وتطوره، وتنميته وتقدمه عن طريق ممارسة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن بالأسلوب السلمي وعبر القنوات الشرعية وفي ظل الهامش الديمقراطي الذي قد يضيق ويتسع حسب التطور السياسي والاجتماعي للمجتمع، وكذلك سوء فهم لمبدأ الجهاد الإسلامي أو تشويه مفهوم الجهاد الإسلامي. والجهاد. في تصورنا. وفي مفهومه الحقيقي، كما حدده القرآن وطبقه الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام، وسيلة لحماية الاختلاف والتعدد والتنوع. أي حماية الحرية في اختيار العقيدة أو الدين «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي»، «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين».

وشرع الجهاد من أجل حماية الطرف الآخر ليعبر عن رأيه ولو خالفك لا لحمله على قبول رأيك كما يقول خالص جلبي في كتابه «سيكولوجية العنف» يقول الله تعالى: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا إليهم».

وقوله تعالى: «والفتنة أشد من القتل» الفتنة هي الاستبداد وفرض الرأي وسيطرة الظلم كما يقول جمال البنا في كتابه «الجهاد».

وقد تحدد للجهاد بالمعنى القتالي ومنذ البداية هدفان:

رد العدوان والظلم وهو ما ينطبق تماماً على موقف الرسول والمسلمين من قريش وحلفائها «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين»، وتحرير الشعوب المضطهدة كما حصل بالنسبة الى شعوب الفرس والروم من قبل قادة المسلمين مصداقاً للآية الكريمة «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيرا» وعلى ان المفهوم القرآني للجهاد لا يقتصر على العمل الحربي الضيق كما هو في المفهوم الفقهي التراثي الذي غلب المفهوم القتالي، بل هو فضاء رحب يتسع لكافة أنواع الجهاد في سبيل اصلاح المجتمع وتحقيق الحق وإقرار العدل والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ومجاهدة النفس ونشر الفضيلة والعلم والمعرفة وكل ما يدخل في مسمى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتنمية المجتمع.

منتصر الزيات: الاعتراف السياسي بالتيار الديني ضرورة لمحاصرة العنف

د.عبدالحميد الأنصاري

منتصر الزيات

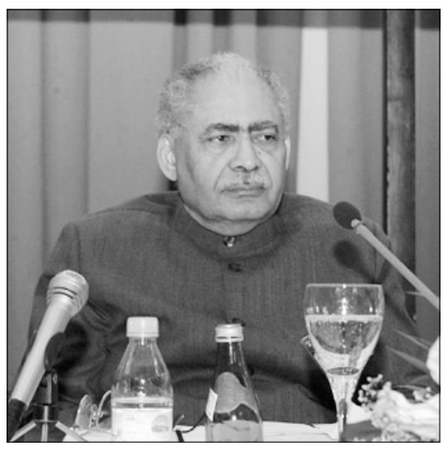
د.عبدالحميد أحمد أبو سليمان

حسن إبراهيم

وأضاف د.عبدالحميد الأنصاري: لقد تم تشويه مفهوم الجهاد قديماً وحديثاً وكان أول تشويه للجهاد ما فعله الخوارج القدامى، ثم في العصر الحديث على أيدي الخوارج الجدد ضد مجتمعاتهم وحكوماتهم، وقد تلقفوا أفكارهم الأساسية في الجهاد من أفكار سيد قطب والمودودي رحمهما الله تعالى، اللذين حكما على المجتمعات الإسلامية بالجاهلية وجعلا من المسلمين أوصياء على الجنس البشري كله، يحملون تكليفاً إلهياً بتحريره من طواغيت الأرض عبر الجهاد القتالي وصولاً الى إقامة حكومة إسلامية تحكم المعمورة، ويجب ان يكون واضحاً كما يقول جمال البنا في «الجهاد» ان الإسلام يؤثر السلم على الحرب، ولا يرى في القتال وسيلة لنشر الاسلام وإنما دفاعاً عن النفس وحماية لحرية العقيدة. وكلام الفقهاء عن ضرورة قتال الكفار إنما يُعبر عن روح عصرهم لا عما جاء به القرآن في العديد من اياته، وكلام سيد قطب ومن معه خاضع لمؤثرات نفسية أكثر مما هي مبررات عقدية.

التصور التآمري

واستطرد د.الأنصاري قائلاً: وهناك عوامل أخرى مساعدة لظاهرة العنف في مجتمعاتنا منها التصور التآمري للآخر على المسلمين والانحياز الأمريكي في القضية الفلسطينية، حيث يحلو لكثير من رموز الحركات الجهادية. وبخاصة عبر الفضائيات والانترنت تبرير عملياتهم بعامل الانحياز الأمريكي لاسرائيل واضيف إليه مؤخراً ما يحصل في العراق، ونجد دائماً ذلك الربط بين التفجيرات وقضية فلسطين، وفي تصوري انه ربط كاذب وعمل انتهازي، لسبب بسيط وهو ان كل البرامج المعلنة لكل الحركات وكل الايديولوجيات العقدية والفكرية لتلك التنظيمات المتشددة لم تعن في يوم من الأيام بقضية فلسطين، ولا محاربة اسرائيل فهؤلاء يعتبرون اسرائيل عدواً بعيداً سيتفرغون له بعد التخلص من العدو القريب الذي هو في نظرهم الدولة والنظام السياسي لها، ولذلك فإن المحاولات المبذولة من قبل الرموز المتطرفة لتجاوز أيديولوجية العنف بالتعلق بالانحياز الأمريكي تضليل متعمد وقميص عثمان يحيا من جديد. استغلالاً للساحة وكسباً للتعاطف الجماهيري واضفاء ثوب البطولة والجهاد على عملياتهم، ونحن لا نبرر الانحياز الأمريكي ولا ندافع عما يحصل في العراق ولكننا لا نقبلهما مبرراً وسببا في العمليات التفجيرية لأن الأيديولوجية الجهادية موجهة أساساً ضد أنظمة مجتمعاتها التي حكمت عليها بالجاهلية والضلال ابتداء.

وهناك عامل الهامش الديمقراطي وبالعودة الى فضائياتنا وصحفنا وشبكة الانترنت نجد ان النغمة السائدة عند منظرينا ومحللينا وكتابنا ورموزنا تدور حول تلمس مبررات للعنف في انعدام الحرية ووجود القهر السياسي وحرمان المواطن من المشاركة السياسية وانسداد الأفق الديمقراطي.

وكذلك العامل الاقتصادي فهناك من يبرر العنف بالعامل الاقتصادي إذ يرى في ضيق فرص العمل وحالة الاختناق الاقتصادي والتدني المعيشي وحالة البطالة السائدة في العديد من المجتمعات العربية تبريراً للعنف، وايضا العامل الاجتماعي، ويتمثل في زيادة مساهمة المرأة في الحياة المجتمعية وحصولها على حقوقها السياسية وتقلدها مناصب قيادية وتواجدها واختلاطها وخروجها وكل تلك الأمور تعد في نظر هؤلاء خروجاً على مقتضيات الشريعة في صيانة المرأة والزامها بيتها وزوجها الى آخر هذا الطرح التمييزي، فهذا العامل يمثل استفزازاً يتحتم مواجهته بالعنف ضد الدولة التي سمحت به، ولكن هذا التبرير لايصمد إذا عرفنا ان تلك المظاهر الاجتماعية ليست وليدة اليوم فهي موجودة في مجتمعاتنا باستمرار.

واختتم د.عبدالحميد الأنصاري حديثه بقوله: لم أرفض العوامل المساعدة أسباباً للعنف باعتبار ان الأسباب الحقيقية تكمن في الجذور الفكرية التي سبق ذكرها إلا أنني في نفس الوقت لا أنكر ان تلك العوامل: نظرية المؤامرة، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانحياز الأمريكي عوامل مساعدة لها ثقلها وتأثيراتها السلبية، والآن إذا شخصنا المشكلة وحددنا اسبابها فما هي وسائل وآليات العلاج والوقاية، ولا أمل من تكرار انه لا علاج ولا وقاية من العنف إلا بمراجعة المفاصل الرئيسية للمجتمع من تربية وتعليم وخطاب ديني وثقافي وإعلامي وانصاف اقتصادي وسياسي باعطاء الناس حقوقهم السياسية والاجتماعية العادلة وبسيادة قيم التسامح وقبول الآخر وعدم احتكار الوطنية والدين والصواب، وتلك قضية يطول شرحها.

الاعتراف بالتيار الديني

وقدم الاستاذ منتصر الزيات المحامي والمفكر الإسلامي ورقة عمل حول ضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان والتيار الديني تفادياً لظاهرة العنف السياسي قائلاً: يبقى الاحتقان دوماً هو العلة التي تسبب آلاماً مبرحة للمجتمعات العربية أو الإسلامية بما تفرزه من ظاهرة العنف التي لا تكاد أن تخبو حتى تعود مجدداً على رأس العقد الذي يليه، وقد يبادر البعض بالقول إن العنف أو الإرهاب ظاهرة عالمية تتكرر في بعض المجتمعات الأوروبية أو الغربية عامة ورغم صحة المقولة إلا أنها من التي يسري عليها الحكمة الشائعة «قولة حق يراد بها باطل» وفارق كبير وشاسع جداً بين حالات العنف التي تعرفها بعض تلك المجتمعات الغربية وبين ظاهرة العنف المنهجية في كثير من مجتمعاتنا العربية، وأهم الصنوف التي تمايز بينهما. برأيي. عدم تأثر المناخ السياسي الغربي ببعض التداعيات التي تعتري صور نمطية اجتماعية محدودة بممارسات عنيفة، ومن ثم لا تؤدي الى النيل من الحقوق والحريات العامة على النحو الذي تتأثر به المجتمعات العربية لدرجة يمكن ان نصف بها الظاهرة داخلها بالمزمنة، فأهم الظواهر الغربية في مجال العنف على النحو الذي تعرفه في الصراع الذي استمر لسنوات طويلة بين الحكومة البريطانية والجيش الجمهوري الأيرلندي، أو ذلك الذي عانت منه الحكومة الهولندية من منظمة بادرهوف أو الحكومة الاسبانية ومنظمة ايتا الانفصالية، كلها لم تؤد الى الانتقاص من الحقوق المدنية للمجتمع بما فيه من أفراد أو منظمات أو هيئات أو أحزاب، غير أن حالة «الاحتقان» التي تمنع قطاعات كبيرة داخل المجتمعات العربية وتلقي بظلالها على الحياة السياسية فتتسبب بقدر كبير في التساند الى قوانين الطوارىء، بما تؤدي اليه من تقييد لحركة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وبصفة خاصة تلك العلاقة المأزومة بين فصائل التيار الاسلامي على تنوع روافده، بين بعض الحكومات العربية، بل ألقت بظلالها على العلاقة المجتمعية بين القوى السياسية المختلفة، فشرائح واسعة من التيارات السياسية الأخرى اعتبرت الحركة الإسلامية خارج مظلة الإصلاح لأنها تدعو جميعاً الى تغيير جذري، وقد قبلت التيارات الأصولية بذلك. دون أن تدري. الموقف الأصولي في صورة معكوسة، واذا كانت شرائح واسعة من النخبة السياسية العربية قد ارتكبت خطأ تاريخياً بأن احاطت الحركات الإسلامية السياسية بمواقف استئصالية وصل بعضها في تطرفه حد التنكر لفرض الجهاد، فإن الحركات الأصولية هي الأخرى ارتكبت خطأ تاريخياً مماثلاً، بالتوسع في ممارسة العنف حتى وإن بدا في صورة رد الفعل بما يعبرون عنه «بدفع الصائل» أي الدفاع الشرعي الخاص، والغض من شأن النهج الاصلاحي ومن ينهجونه، إذ لم ترفيه سوى مهرب فرضه الجبن وخوار الهمم، ومع استحكام التدابر والتقاطع بين حملة كل لواء بدت الفكرتان متعارضتين بينما هما في الحقيقة تجتمعان في اطار تراتبي.

واضاف الزيات قائلاً: ان الاعتراف السياسي بالتيار الديني سيساهم الى حد كبير في تخفيف الاحتقان القائم اليوم أو على الأقل سيساهم في محاصرة التيار الذي يستمر في سياسة العنف، حتى على سبيل المواجهة الذاتية، فإن أي عاقل. ناهيك عن ان يكون مسلما .يتحاكم الى شرع الله تعالى ويريد ان يحكمه في العباد والبلاد، لابد له ان يتساءل في ظل مناخ عام يعينه على أن يعبر عن وجهة نظره ويطرح ما يريد لابد له أن يتساءل والحال هذه: لماذا هو يلجأ الى وسائل أخرى؟.

كما ان الاعتراف السياسي بالتيار الديني سيساهم حتما في الاستفادة من طاقات الأمة الشابة والمتمثلة في شباب الحركات الإسلامية، وسيساهم بشكل مباشر في إدماج تلك التيارات السياسية في الحركة الديمقراطية للمجتمع اذا ما اتفق على تعريف عام للديمقراطية في ظل منطقتنا وحضارتنا وقيمنا وسلوكياتنا.. مشيراً الى أنه اذا كانت الديمقراطية تعني ان يختار الشعب حكامه ويحاسبهم عبر مؤسسات منتخبة لا يعلوها إلا القانون المستمد من تراثنا الإسلامي وقيمنا الدينية، فإن أيا من التيارات الإسلامية على ما أزعم تقبل هذا الطرح، بل وتعمل على إقامته.. إن الحديث عن مكافحة الأفكار المتشددة وبالتالي مواجهة العنف لا يمكن فصله كما اسلفنا عن المناخ العام ولا يمكن تحميل طرف دون الآخر هذه المسؤولية، ولا يمكن في ظل تغييب شرع الله تعالى وكثرة الاخطاء التي توجد في كل المؤسسات اليوم، لا يمكن اعتبار ان فصيلاً ما متشدد في افكاره وان هذا التشدد هو الذي يقود الى العنف، غير انه من غير المعقول أو المقبول ان يطالب البعض ويتنادون بضرورة الانفتاح على الآخر وعلى الدنيا كلها ونفشل في ذات الوقت في التواصل الداخلي ويعوق تقاربنا الداخلي معوقات وهمية.

سياسة الإقصاء

واستطرد المحامي منتصر الزيات قائلاً: ان مما يعوق التئام الأمة التئاماً صحيحاً تصاعد وتيرة التكفير السياسي من منطلقات دينية وعقائدية ورغم أن مخاوف البعض تجاه مثل هذه القضية مخاوف صحية فالتكفير من أهم أسباب انقسام الأمة مما يعوقها عن التوحد والتماس أسباب النهضة والنصر، لكن الرصد الأمين لمجريات الأمور في بعض البلاد العربية والإسلامية يوصل لنتيجة ارتكازية تتمثل في تبادل الأطراف تبني سياسة الإقصاء وممارساتها على أرض الواقع، واذا كانت بعض المدارس الفقهية والفكرية السلفية تمارس التكفير العقائدي أو السياسي ضد طوائف أو أفراد أو هيئات فإن المؤسف ان بعض الحكومات العربية التي استمرات الاستبداد والإقصاء تسعى جاهدة الى استخدام ذات المعيار في تكفير معارضيها وإقصائهم، غير اننا في الوقت ذاته لا نعول على تضخيم تلك المخاوف لأن مدرسة التكفير عبر التاريخ الإسلامي مدرسة مرجوحة تفقد مؤثراتها الوجدانية والفارق في طبيعة احتوائها هو مدى ملائمة الاجراءات التي يمكن ان تراعيها الأمة في سبيل استئصال أسبابه، وفي هذا الخصوص لا يمكننا إلا التأكيد على مدى مسؤولية العلماء والمؤسسات الدينية الرسمية والشعبية على السواء في بطء علاج هذه الظاهرة وبالتالي مسؤوليتهم عن تفاقمها، فغياب دور العلماء والمؤسسات الدينية في لعب الدور الايجابي المنوط بهم أفقد الشباب الثقة فيهم فسكوت العلماء أو المؤسسات الدينية عن تجاوزات كثيرة للحكام والسلاطين بينما ترتفع حناجرهم وتصدر فتاواهم لشجب وتنكير أي أخطاء تصدر عن بعض الجماعات الإسلامية، كما ان موقف العلماء من عدم الصدع بالحق وتهوين قضية الحاكمية والسكوت عن عدول الحكومات العربية عن الحكم بشرع الله المحكم والتماس المبررات لهم ايضا، من الأسباب التي تركت الباب مفتوحاً أمام تقدم البعد عن النهج المستقيم قد يدفع الى الغلو والإفراط.

ولقد تصدى الإمام علي رضي الله عنه للخوارج بالقدر الذي تغولوا فيه على المجتمع وقال هم اخواننا بغوا علينا، لذلك فأهم الأسباب التي تحقق الانقسام في الأمة إضافة لما سلف بيانه هو عدم إحسان معاملة المغالين وعدم الحرص على استيعابهم فيرجع الى سوء معاملتهم واعتقالهم وسجنهم استمرار الأزمة، خاصة مع ما نراه مؤخراً في بعض البلاد الاسلامية من ربط منح الحرية لشباب الحركة الإسلامية بضرورة التوبة أو العدول عن بعض أفكارهم التي تعارض السلطة وهذه من أهم نذر الخطر، وحديثي هنا حديث القياس فحسب، فليست مثل هذه الحكومات على ما عليه حكومة علي كرم الله وجهه، ولا الشباب المسلم خوارج، ولكن اهم اسباب الحوار هو ضمان حريته في اجواء مفتوحة دون قيود.

واختتم المحامي منتصر الزيات ورقة عمله، مشيراً الى مجموعة من الاجراءات اللازمة لنزع فتيل العنف في المجتمعات العربية ودمج أعضاء الجماعات الدينية في المجتمع المدني، والتي تتمثل في معاملتهم كمواطنين داخل المجتمع لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات وافساح المجال للدعوة السلمية، فمن أهم أسباب العنف وضع العقبات والعراقيل في وجه الدعوة السلمية حتى وان كانت تمثل معارضة شديدة للسلطة أو الحكومة طالما انها سلمية وشرعية، وفي حالة الخلاف علينا اللجوء الى الحوار وليس الى تكريس سياسة العنف للدولة ضد المعارضين من ابناء الوطن.

وقيام رجال الشرطة بواجبهم الوطني والديني تجاه الآداب والمخدرات وانحرافات الشباب ومعالجة انحراف كبار الموظفين المستغلين لمناصبهم وإلغاء العمل بقوانين الطوارىء التي تعد سيفاً مسلطاً على رقاب العباد، واطلاق حق الموطنين في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة سلمية وترشيد الإعلام حتى لا يستفز مشاعر المواطنين ويشعرهم ان الهدف هو مسخ الهوية والاخلاق الاسلامية، وتهذيب البرامج الاعلامية والأفلام والمسلسلات، نحن مع الابداع ومع الفن الذي يرتقي ويطور مشاعر الإنسان لا أن يدغدغ عواطفه، فالتهكم على المعتقدات والأخلاق الإسلامية في برامج التلفاز أو بعض الأفلام من أهم الأسباب التي تكرس العنف، مؤكداً بقوله: ينبغي ان ندرك ان التعددية والتنوع شيء مهم وصحي وان شيوع ثقافة التنوع داخل الأمة الإسلامية يبعث على حيويتها وعافيتها بما يلزم معه ان نعمق مساحة الاتفاق ونوسعها خاصة في هذا الظرف الذي نعيشه والتحديات التي نواجهها، وهو ما أحب ان اشير إليه بضرورة إعادة ترتيب الأولويات وما يمكن ان نتفق حوله كثير، وفي صدارته تأكيد هويتنا الإسلامية والنسق الحضاري للإسلام وموقفنا من العدو الصهيوني والانحياز الأمريكي والسعي من أجل تحقيق تكتل اسلامي وعربي كقوة تفرض نفسها على العالم.

يذكر انه شارك في الجلسة كل من الدكتور عبدالحميد أحمد أبو سليمان الرئيس السابق للمركز العالمي للفكر الإسلامي والإعلامي حسن إبراهيم من قناة الجزيرة.